## بحث مجالات التعاون الاستثمارية بين اليمن ومصر

■ «صنعاء/ سبأ

حث القائم بأعمال رئيس الهيئة العامة للاستثمار أنيس عوض باحارثة مع الممثل التجاري لجمهورية مصر العربية في اليمن وزير مفوض محمد بكري عجمي، اليات تعزيز وتطوير مجالات الاستثمار بين اليمن وجمهورية مصر العربية خلال الفترة القادمة.

وناقش اللقاء عدداً من المواضيع المتعلقة بالتعاون الاقتصادي خاصة في مجالات الاستثمار والتجارة البينية وإمكانية زيادة التبادل التجاري اليمني المصري.

وفي اللقاء أكد القائم بأعمال رئيس الهيئة العامة للاستثمار، ان العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين الشقيقين هي علاقة شراكة قديمة .. مشدداً على ضرورة تنمية هذه العلاقة والوصول بها إلى أرقى المستويات.

بدوره قدم رئيس قطاع الترويج بالهيئة العامة للاستثمار المهندس محمد أحمد حسين، شرحاً عن الاستثمارات المصرية في اليمن وأستعرض الاتفاقيات التي تم توقيعها سابقاً بين اليمن ومصر.. لافتاً في هذا الصدد إلى أن التكلفة الإجمالية للمشاريع الاستثمارية المصرية في اليمن بلغت ٢٧,٦ مليار ريال منذ تاريخ إنشاء الهيئة في العام ١٩٩٢م وحتى الآن، شملت ٤٢ مشروعاً استثمارياً موزعة على كافة القطاعات الحيوية .. مبيناً أن تلك المشاريع وفرت ما يقارب ١٥٠٠ فرصة عمل.

من جهته أعرب محمد بكري عجمي عن أمله في زيادة الاستثمارات المصرية خلال المرحلة القادمة.. مشيداً بما تضمنه قانون الاستثمار اليمني الجديد من تسهيلات وضمانات مغرية، فضلاً عن البيئة الاستثمارية اليمنية الجاذبة في مختلف المجالات.

## تفريغ ٢٠٤ حاويات بضائع متنوعة للسوق المحلي بميناء عدن

■ «عدن/ سبأ

رست بميناء الحاويات بعدن أمس سفينتا الحاويات أميسي تاميبيا الليبيرية البالغ والثانية كوتا سيتجر تحمل نفس الجنسية.

وحسب إحصائية النشاط الملاحي اليومي لميناء عدن (سبأ) فإن السفينتين الواصلتين إلى الميناء أفرغتا ١٢٧حاوية بضائع متنوعة للاستهلاك المحلي إضافة إلى ٧٧ حاوية تشمل معدات فنية ومواد بناء خاصة بالمشاريع الاقتصادية.

وكانت أرصفة المعلا بميناء عدن أفرغت أمس ٣٥٠ طناً من مادة السمسم الواصلة من ميناء جيبوتي ستوزع على معاصر السمسم العاملة بمدينة عدن بإشراف مكتب التجارة والصناعة والمواصفات والمقاييس وضبط الجودة.

## ١٣,٤ مليون ريال إيرادات فرع مصلحة الأحوال بحضرموت الساحل

■ «المكلا/سبأ

حقق فرع مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني بساحل حضرموت خلال الفترة من يناير – فبراير في ٢٠١١م إيرادات قدرها ١٣ مليوناً و٤٠٠ ألف و٥٩٠ ريالاً.

ذكر ذلك لـ سبأ مدير فرع مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني بساحل حضرموت العقيد خالد عوض الجمحي.. موضحاً أن الفرع تمكن خلال تلك الفترة من صرف نحو ٢٦ ألفا و٨٣٦ بطاقة شخصية وعائلية وشهادة ميلاد وشهادة وفاة، منها ١١ ألفا و٢٩ بطاقة شخصية و٨٠٧ بطائق عائلية و١٢ ألفاً شهادة ميلاد و٣ آلاف شهادة وفاة.

وفيما أشار مدير الفرع إلى المشاكل الفنية التي كانت سبب إيقاف صرف البطاقة الآلية طمئن المواطنين بقيام فرع مصلحة الأحوال المدنية بإعادة الصرف مع بداية العام القادم ٢٠١٢م، حيث سعى الفرع لافتتاح ستة مراكز لتجميع المعلومات في شتى المديريات بساحل حضرموت.

# دعوات لتحقيق معدلات نمو سريعة تفيد الفقراء والأشخاص غير الآمنين غذائياً

■ «كتب/عبدالله الخولاني

طالبت استراتيجية الأمن الغذائي بضرورة تحقيق معدلات نمو سريعة تفيد الفقراء والأشخاص غير الآمنين غذائياً .

ولفتت إلى أن النمو السكاني في اليمن يعتبر أحد أعلى المعدّلات في العالم حيث وصل معدّل النمو السكاني إلى ٣٪ خلال السنوات الأخيرة وترتفع معدّلات الخصوبة في الريف بأكثر من طفلين اثنين عنه في المناطق الحضرية.

وتصنف اليمن ضمن الدول الأقل نمواً بل وتصنف بثالث أفقر بلدان المنطقة، ويأتي ترتيبها ١٥١ من مجموع البلدان ١٧٧ التي احتواها تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما أن ١٥,٧٪ من اليمنيين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، ويعيش ٤٥,٢٪ منهم بأقل من دولارين يوميا . وتستورد اليمن حوالي ٧٥٪ من احتياجاتها الغذائية بما فيها ٢,١ مليون طن من الحبوب سنويا، وتشمل الحبوب التي تنتجها اليمن الذرة والدخن والشعير.وتستغل معظم الأراضي والمياه المتوفرة بزراعة القات الذي يصفه البعض بالعائق الرئيسي أمام تقدم اليمن.

وأوضح تقرير رسمي أن استهلاك القات في اليمن له أثر عميق في مسألة تراجع الأمن الغذائي وأن ٤٢٪ من السكان ومن هم من سن العاشرة فما فوق يتناولون القات –بحسب مسوحات صحة الأسرة – ٢٥٪ منهم من الرجال. وأضاف: إن اليمن من أفقر البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإجمالي دخل قومي سنوي يقدر بـ٥٤٤ دولاراً و٨ دولارات لكل فرد من مساعدات التنمية الخارجية .

# تقرير: صادرات القطاع الصناعي لا تزال ضئيلة ومحدودة

■ «خاص / الثورة

كشف تقرير حكومي أن صادرات القطاع الصناعي لا تزال ضئيلة ومحدودة ، ومساهمته متدنية في هيكل الصادرات، والمستقبل واعد لتنمية صادرات هذه القطاعات غير أن جهوداً ينبغي أن تبذل لمعالجة معوقات نمو هذه القطاعات.

وتشير دراسة سابقة للبنك الدولي إلى أن قيمة الصادرات اليمنية من منتجات القطاع الصناعي التحويلي وصلت حوالي ٢٣ مليون دولاراً أمريكياً عام ٢٠٠٠م، مما جعل اليمن تحتل مركز ثاني أدنى دولة من بين ٢٣٠ دولة في العالم (أي المركز ٢٢٩)، يليها في الترتيب العراق على هذا النحو حيث بلغ معدل نمو صادرات منتجات القطاع الصناعي خلال الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام٢٠٠٠م حوالي –١,٤٪ مقارنة بنسبة ٢,١٪ لمجموعة الدول الأقل دخلاً البالغ عددها ٤١ دولة .

وبين التقرير ضعف الأداء للصادرات غير النفطية ومدى عمق الاختلالات الهيكلية في هيكل التجارة الخارجية وفي بنيان الاقتصاد مشيراً إلى أن التخصص الشديد في إنتاج وتصدير سلعة واحدة (النفط) تكاد تغطي كل الصادرات مما يجعل مؤشر التركز السلعي (نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات) ذا أثر خطير إذ أن التقلبات الحادة في أسعار النفط يترتب عليها تقلبات موازية في حصيلة اليمن من النقد الأجنبي وبالتالي تتأثر ليس فقط مقدرة البلاد الاستيرادية الأمر الذي يفضي بكل تأكيد إلى تعثر تنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإنما تتأثر قدرة البلاد على دفع أعباء ديونها الخارجية .

كما لفت التقرير إلى تواضع صادرات قطاع الزراعة والصيد والذي يعد أحد القطاعات الإنتاجية الرئيسية ويعتمد عليه حوالي ٧٢٪ من السكان في معيشتهم، ويوظف أكثر من نصف القوى العاملة في الاقتصاد.

# تريليون و٣٤٦مليار ريال قيمة الصادرات اليمنية عبر المنافذ البحرية خلال العام الماضي

■ «كتب / منصور شايع

ارتفع إجمالي قيمة صادرات اليمن عن طريق المنافذ البحرية خلال العام الماضي إلى حوالي تريليون و٣٤٦ مليارا و١٩٦ مليونا و٢٨٥ ألف، مقابل تريليونا و٢٠٩ مليارات و٧٤٨ مليونا و٢٠٤ آلاف ريال في العام ٢٠٠٩م مسجلة زيادة في قيمة الصادرات عبر المنافذ البحرية بلغت ١٣٦ مليارا و٤٤٨ مليونا و٨١ ألف ريال وبمعدل نمو سنوي ١١,٢٪.

وأوضحت بيانات حديثة صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء حصلت عليها الثورة "أن إجمالي قيمة الصادرات اليمنية وطنية المنشأ من مختلف السلع عبر مختلف الموانئ خلال العام الماضي بلغت تريليون و٣٠٨ مليارات و٥٩٨ مليونا و٦٧٦ آلاف ريال ، وبما يعادل ٩٦,٠٩٪ من إجمالي عام قيمة الصادرات وطنية المنشأ ، مقابل حوالي تريليون ١٨٣مليارا و٥٦٠مليونا و١١ ألف ريال في ٢٠٠٩م ، وبما يعادل ٩٦,٥٥٪ من إجمالي عام قيمة الصادرات وطنية المنشأ ، مسجلة زيادة قدرها ١٢٥ مليارا و٣٨ مليونا و٦٦٥ ألف ريال وبمعدل نمو سنوي وصل إلى نحو ١٠,٥٪ سنوياً . موضحة أن قيمة إعادة الصادرات عبر المنافذ البحرية بلغت ٣٧ مليارا و٥٩٧ مليونا و٦٠٩ آلاف في ٢٠١٠م ، وبما يعادل ٧١,٩٣٪ من إجمالي عام قيمة إعادة الصادرات ، مقابل ٢٦ مليارا و١٨٨ مليونا و١٩٣ ألف ريال في العام ٢٠٠٩م ، وبما يعادل ٥٩,١٣٪ من إجمالي عام قيمة إعادة الصادرات ، مسجلة زيادة في قيمة إعادة الصادرات عبر تلك المنافذ بلغت ١١مليارا و٤٠٩ ملايين و٤١٦ ألف ريال وبمعدل نمو سنوي ٤٣,٥٪ .

## ورشة عمل تعريفية حول العمل النقابي بصنعاء

■ «صنعاء/سبأ

بدأت أمس الأول بالاتحاد العام لنقابات عمال اليمن الورشة التعريفية الخاصة بالعمل النقابي تنظمها النقابة العامة للبريد والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلا الفترة من ٢٤ – ٢٩ ديسمبر الجاري تحت شعار "تحديات المستقبل".

وفي الورشة التي يشارك فيها ٦٠ كادراً من كوادر البريد والاتصالات أعضاء النقابة في محافظات الجمهورية أكد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن محمد الجدري سعي الاتحاد العام ونقاباته إلى إعداد قيادات وكوادر نقابية عمالية متخصصة من أجل أن تستفيد منهم الحركة النقابية في اليمن.

وشدد الجدري على أهمية إكساب النقابيين الجدد مهارات العمل النقابي وإطلاعهم على التشريعات العمالية وبرامج علاقات العمل والأجور والخدمات الاجتماعية والمفاوضات الجماعية والحريات والحقوق والتأمين الصحي والسلامة المهنية.

من جانبه أشار مدير الشئون الإدارية بالمؤسسة العامة للاتصالات جمال أحمد السمان إلى أهمية هذه الورشة التعريفية للبنية الأساسية في المؤسسة العامة للاتصالات..منوهاً إلى أن المؤسسة تولي التدريب أهمية كبيرة لتفعيل الدور لتفعيل الدور الإداري والتنفيذي.

# دور المؤسسات المالية في مكافحة غسل الأموال

د. محمد عبدالله العاقل

■ تعد جريمة غسل الأموال –وهي إحدى الجرائم الاقتصادية ذات الطابع الدولي– من أخطر جرائم عصر الاتصالات، أو تكنولوجيا المعلومات. وتمثل هذه الجريمة تحدياً حقيقياً لمؤسسات المال والأعمال من جانب، ولقدرة الاتفاقيات الدولية والتشريعات العقابية الوطنية وفاعليتها في مواجهة الصورة الحديثة للأنشطة الإجرامية من جانب آخر.

وتعتبر جريمة غسل الأموال، جريمة لاحقة لأنشطة إجرامية حققت عوائد مالية غير مشروعة، وهي تهدف إلى إضفاء طابع المشروعية على هذه العوائد، ليتمكن مالكوها أو حائزوها من استخدامها دون إثارة لشكوك السلطات القائمة على إنفاذ القانون. ولم تعد هذه الجريمة مرتبطة بجرائم الاتجار غير المشروع في المخدرات فحسب– كما كان الاعتقاد سائداً– بل أصبحت جريمة غسل الأموال خطوة لاحقة لأي نشاط إجرامي يعود بأموال على القائم به. ومثال ذلك، جرائم الفساد الإداري والمالي كالرشوة والاختلاس والتهرب الضريبي.

وعلى الرغم من أن هناك قطاعات متعددة معنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبصورة خاصة القطاع المالي والقطاع المصرفي والذي يعتبر من أكثر القطاعات المستهدفة في استغلال خدماتها المالية والمصرفية من قبل مجرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلا أن حجم القطاع المصرفي المحلي أصغر من حيث نطاق وحجم أو أنواع المعاملات المصرفية مما يقلل نسبة احتمالات تعرضه لمثل هذه المخاطر، مقارنة بنطاق وحجم أو أنواع المعاملات المصرفية الكبيرة والمتطورة في القطاعات المصرفية الإقليمية والدولية، التي يجعلها أكثر عرضة لمخاطر هذه الجرائم.

وتعتبر المنظمات الإجرامية في بعض الدول والمناطق أرضاً خصبة، لعمليات غسل الأموال، إذا توافرت فيها عوامل معينة أهمها التطبيق المطلق لنظام السرية المصرفية، ووجود ثغرات في منهجية العمل المصرفي، ومنح تسهيلات ضريبية، وتوافر التقنيات الحديثة ووسائل الاتصالات المتطورة. والتي أدت إلى تزايد ظاهرة غسل الأموال لدرجة كبيرة في ظل العولمة، والتي ولدت تنامياً مطرداً في حركة الأموال وانتقالها عبر الحدود، من خلال نظم المعلومات التي شهدها العالم منذ أواخر القرن العشرين.

وفي هذا الصدد ومواكبة لجهود مكافحة المجتمع الدولي في مكافحة جريمة غسل الأموال، وكون القطاع المالي والمصرفي هو الأكثر استهدافاً من هذه الجريمة، وأن اليمن وقطاعها المصرفي ليست المكان الآمن والمناسب لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة تلك الناتجة عن الجرائم المنظمة عبر الدول، إلا أنها كانت سباقة في وضع حزمة من المهام في إطار الجهود الوطنية تلبية للمتطلبات الأساسية، والاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بعمليات غسل الأموال، وذلك من خلال قيام المشرع اليمني في سن العديد من القوانين وبناء المؤسسات المالية والمصرفية، واتخاذ إجراءات صارمة ورادعة تجاه تلك المؤسسات بهدف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأنشطة المرتبطة بهما منذ عام ١٩٩٨م، أي ما قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وكذا ما قبل إصدار التوصيات الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب عام ٢٠٠٣م، بسنوات عدة، وبإمكانياتها المحدودة. وحازت بذلك على ثقة التجمعات والمنظمات الدولية والمؤسسات الاقتصادية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي. كما اتجه المشرع اليمني إلى تحصين الاقتصاد اليمني من جريمة غسل الأموال ومثالبها، وأصدر القانون رقم(٣٥) لعام ٢٠٠٣م، لمكافحة غسل الأموال، والذي تم إلغائه وأصدر قانون جديد رقم(١) لسنة ٢٠١٠م، لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وحيث أن غالبية جرائم غسل الأموال تتم بالاستعانة بالنظام المصرفي والعاملين في البنوك، فقد أخذ المشرع اليمني بعين الاعتبار عند بناء مؤسساتها الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب اختيار الكفاءات والخبرات المؤهلة في تلك المؤسسات، والتعامل مع عملائها بشفافية وحذر. أضف إلى ذلك تم إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بحسبانها لجنة مستقلة ذات طابع خاص تتولى مباشرة الاختصاصات الواردة بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم(١) لعام٢٠١٠م، وإنشاء وحدة جمع المعلومات عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فضلاً عن تشكيل العديد من اللجان لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبالنظر إلى أن جريمة غسل الأموال ذات طابع دولي وتعتبر لاحقة لجريمة أصلية تتعدد أسبابها ودوافعها ويتزايد الطابع الفني أو التقني في أساليب ارتكابها، خارج الجهاز المصرفي كالاستثمار العقاري أو تجارة الذهب وغيرها من الأساليب التقليدية، إلا أن المؤسسات المالية والمصرفية لا زالت الموضوع الأكثر استهدافاً لإنجاز أنشطة غسل الأموال، ولدورها الكبير في تقديم الخدمات المصرفية، والتي من خلالها أن تزيد من معدلات ارتكاب جرائم غسل الأموال لإضفاء صفة المشروعية على هذه الأموال غير المشروعة، ولذلك فإنه مع التصاعد المستمر في جرائم الاتجار غير المشروع في المخدرات، والفساد المالي والاختلاس وغيرها من الأنشطة غير المشروعة، والتي امتدت إلى دول ومناطق متعددة في العالم، انتشرت عمليات غسل الأموال وأصبحت تمثل ظاهرة إجرامية مستحدثة ولما لها من مخاطر متعددة (سياسية–اقتصادية–اجتماعية–أمنية) وآثار سلبية تستوجب المواجهة.

أضف إلى ذلك، أن المؤسسات المالية وغير المالية والمصرفية هي الوسيلة الرئيسة التي يلجئوا إليها غاسلو الأموال، ويظهر ذلك جلياً من خلال استغلال العديد من البنوك والمصارف وشركة السمسرة والصرافة في حقن عائدات الأنشطة الإجرامية عبر قنواتها وذلك وصولاً إلى تمويه مصدرها وإبدائها كما لو كانت متأتية من مصادر مشروعة. الأمر الذي يتطلب تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في المجالات القانونية والمالية والقضائية في مكافحة غسل الأموال، ووضع سياسة جنائية عالمية لتجريم هذه الظاهرة، وتقرير عدد من العقوبات الجنائية، تجمع بين العقوبات الأصلية والعقوبات التكميلية، وتفعيل الاتفاقيات الدولية، والمعاهدات الثنائية بين الدول الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال، وآليات الرقابة والإشراف على حركة الأموال، وتشديد العقوبات تجاه المؤسسات المالية والغير مالية والمصرفية حال ثبوت تورطها في أنشطة عمليات غسل الأموال، على أن تكون تلك العقوبات تحمل قدراً من الحسم والحزم والفعالية ما يكفي لإعادة المؤسسات المالية والمصرفية إلى جادة الصواب، التي تتعامل مع غاسلي الأموال، وردعها عن ممارسة أنشطتها غير المشروعة وحرمانهم من الأموال والممتلكات التي يمتلكونها، بهدف شل حركاتهم وقدرتهم المادية، فضلا إلى التشديد على أهمية مشاركة المؤسسات المالية في التصدى لتلك العمليات؛ إذ لا سبيل إلى مواجهة ظاهرة إجرامية ذات طابع دولي إلا من خلا سياسات تتسم أيضاً بالطابع الدولي. للحد من انتشارها والتقليل من مخاطرها وآثارها السلبية.